

السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)

أ. د. عبد الأمير محسن جبار الاسدي(*)
الباحث
امير نجم عبود(**)

المقدمة

تتميز السياسة الخارجية الصينية بتطورها المستمر نحو جنوب شرق آسيا منذ انتهاز الصين سياسة الانفتاح في سبعينات القرن العشرين، لأن هذا الإقليم يقع ضمن المجال الحيوي الصيني، وبالتالي له تأثير مهم على أمنها القومي، فضلاً عن إرتباطه إلى حدٍ ما بعملية التحديث والتنمية داخلها، لذا وضعت الصين أهدافاً خارجية إتجاه إقليم جنوب شرق آسيا تحاكي عملية التنمية والصعود الصيني المستمر، ويبدو أنها أعتمدت على وسائل فعالة لتحقيق هذه الأهداف في الجوانب الاقتصادية والأمنية، لذا يهدف البحث بيان تلك الأبعاد في السياسة الخارجية الصينية، ثم التعرف على أدواتها، وأبرز محددات ذلك. وتبرز إشكالية البحث في أن هناك علاقة ما بين أهداف الصين في جنوب شرق آسيا وأهدافها الإقليمية العامة في آسيا، أما فرضية البحث فتتمثل بالآتي: (أستطاعت الصين من زيادة نفوذها في جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين في الجوانب الإقتصادية والأمنية)، وأعتمد في البحث على منهج اتخاذ القرار، ومنهج التحليل النظمي.

أما هيكلية البحث فتتكون من مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث، أما المبحث الأول تناول الأبعاد الإقتصادية والأمنية في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا، في حين المبحث

(*) عميد كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

(**) كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

الثاني تخصص بوسائل السياسة الصينية في جنوب شرق آسيا الاقتصادية والأمنية، أما المبحث الثالث ف تناول محددات السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا.

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية والأمنية في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا

سينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، فالمطلب الأول سيختص بالبعد الاقتصادي في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا، أما المطلب الثاني سيتناول بعدها الأمني.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا

يمتد التوسع والنفوذ الصيني إلى جنوب شرق آسيا، وما ساعدها في ذلك عاملين أساسيين، الأول، الترابط الجغرافي مع دول المنطقة، إذ لا توجد عوائق جغرافية صعبة تفصل بين الصين والمنطقة، والعامل الثاني، ضعف دول المنطقة، إذ لا تستطيع مجارة الصين أو الوقوف بوجهها، وعلى الرغم أن ميانمار تعد البلد الأكبر في دول جنوب شرق آسيا، إلا أنها دولة معرضة للتفكك، إذ يصف المفكر (روبرت كابلان) حالها كحال بلجيكا في أوائل القرن العشرين، إن ميانمار المجاورة للصين هي دولة ضعيفة ذات موارد طبيعية غزيرة التي تحتاجها الصين بشدة، وتتنافس الصين والهند على هذا البلد - الواقع في منطقة الهند الصينية- على تطوير ميناء (سياتو) في ساحل ميانمار الذي يُطل على المحيط الهندي، وكلٌّ من الصين والهند تهدف إلى مد خط أنابيب لنقل الغاز عبر هذا المرفأ، وتعمل الصين بسياسة (فرق تسد) في معظم دول جنوب شرق آسيا، فالصين تفاوضت مع كل دولة في المنطقة على حدة وليس بشكل جماعي، فيما يتعلق بمشاكلها المشتركة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين براً وبحراً؟)، تعريب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 45، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، تموز 2010، ص 167-168.

وتحتل ميانمار موقع جيواستراتيجي مهم في المدرك الصيني، إذ تقع على خط تجارتها الإقليمية والدولية، لهذا عمدت الصين على بناء مرفأ في ميانمار وربط الأخيرة بها بشبكة من السكك الحديدية وطرق النقل البرية، لغرض ديمومة الاتصال بين سواحل ميانمار وجنوبي الصين⁽²⁾، لذا تدعم الصين النظام السياسي في ميانمار التي تشهد مشاكل أمنية داخلية، ففي عام 2016 تعرضت شرطة الحدود إلى هجمات مسلحة من الداخل، الأمر الذي أطلق شرارة النزاعات الطائفية وتم تشريد آلاف من مسلمي الروهينغا⁽³⁾.

فالساسة الصينية تهدف إلى تأمين مصادر الطاقة الاستراتيجية، لهدف دعم مستويات المعيشة لسكانها ذات العدد الكبير، ولإنجاز هذا الهدف هي تسعى لبناء علاقات مصلحة مع الدول المجاورة وغيرها الغنية بمذه الموارد، والحفاظة على أمن المعابر في المحيطين الهادئ والهندي وبحر الصين الجنوبي⁽⁴⁾، وتسعى الصين لتغيير نظرة دول منطقة جنوب شرق آسيا، من دولة مصدرة للإيديولوجية والثورات إلى دولة تُصدر النية الحسنة والسلع⁽⁵⁾، مُعتمدة على اقتصاد محلي يتنامى بشكل مستمر، وتسعى الصين إلى التنمية المشتركة لكل دول المنطقة لغرض تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، بما يحقق الاستقرار في الاقليم، ويقضي على الفقر ويحقق الرفاه لشعوب المنطقة⁽⁶⁾.

⁽²⁾ ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 72.

⁽³⁾ إيان ديفيس، وقائع سنة 2016، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت، 2017، ص 835.

⁽⁴⁾ جعفر كزار أحمد، تقييم منتدى التعاون العربي - الصيني في عشرة أعوام، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2014، ص 165.

⁽⁵⁾ منتصر عمران ناجي الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص 237.

⁽⁶⁾ كيشو محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد، عرض: نادية فاضل عباس، مجلة دراسات دولية، العدد 45، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، تموز 2010، ص 148.

وتعمل الصين وفق إستراتيجية (توزيع المكاسب)، ومن خلال ما يعرف بالقوة الناعمة، والتي تسعى إلى توثيق التعاون الاقتصادي، وهي بذلك إستطاعت أن تكسب ود الدول التي لها علاقات مضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية ككمبوديا، ووثقت الصين علاقاتها مع الفلبين الحليف للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾، واستضافة القمة الرابعة للمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في مدينة شانغهاي الصينية في 20-21 أيار عام 2014، وحضر إلى المؤتمر (46) دولة ومنظمة دولية ومن بينها دول (الآسيان)، إذ أكدت الصين من خلاله على ضرورة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الاقليمية المعنية من خلال التعجيل بإنشاء مؤسسات وبنية تحتية لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في القرن الحادي والعشرين، فهذا يضمن المزيد من المنافع والتنمية المشتركة لشعوب المنطقة⁽⁸⁾.

في الوقت ذاته تهدف الصين إلى جعل سوق دول رابطة جنوب شرق آسيا لبيع بضاعتها المصنعة ذات تكاليف عالية بالنسبة للدخل الفردي لهذه الدول، في حين تستورد منها البضائع الزراعية ذات الإثمان المنخفضة، أدى ذلك إلى خلل تجاري بين الطرفين لصالح الصين، فالسوق الآسيانية أصبحت أرض إغراق للبضاعة الصينية⁽⁹⁾، وتسعى الصين إلى بناء ممرات تربطها بشكل أكبر مع دول جنوب شرق آسيا اقتصادياً، بواسطة زيادة حركة البضائع والأشخاص عبر هذه المعابر، هذه الممرات تتمثل بالتالي: (الخط البحري لنهر الميكونغ، الذي يقع بين بانكوك وكوينمينغ، وتعزيزه بطريق بري؛

⁽⁷⁾ منتصر عمران ناجي الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

⁽⁸⁾ وو سي كه، قمة التفاعل وتدابير بناء الثقة (طاقة إيجابية لأمن آسيا) مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم،

بكين، يوليو 2014، ص ص 13-15.

⁽⁹⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 168.

سكة الحديد الآسيوية، والطريق السريع بين نان نينغ وهانوي، الذي يسمى معبر الصداقة يويي كوان⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: البعد الأمني في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا
إن التحرك العسكري الأمريكي في المنطقة ضد الصين يستهدف مرور الطاقة لها، لذا كان رد الفعل الصيني على ذلك بتطوير قواعده البحرية، فضلاً عن بناء مرافئ نفطية معززة بممرات برية تربطها مباشرة مع آسيا الوسطى عبر الاتحاد الروسي، إذ أن التعاون بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى يهدف إلى فتح ممر آسيوي - أطلسي، يتضمن هذا الممر تزود الصين بالطاقة، في حال فرض حصار بحري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في البحار المحيطة بالصين ومطائفها المهمة كمضيق ملقا، وتهدف الصين إلى مد أنبوب غاز من إيران يصلها عبر الهند وباكستان، وهذه التحركات الصينية بمجملها تهدف لحماية أمن الطاقة الصيني من جهة، ومواجهة الضغوطات الأمريكية عليها من جهة أخرى⁽¹¹⁾.

فالأهتمام المتزايد للصين ببحرها الجنوبي وبحرها الشرقي ومضايق تايوان أمراً طبيعياً، لأن ذلك مرتبط بأمنها القومي مباشرةً، فالدول المتاخمة لهذه المناطق تشكل قواعد صناعية مهمة في آسيا، وإن نجاح الصين في تأكيد هيمنتها على مياه بحرها الجنوبي سيوفر لها حرية انطلاق غواصاتها وسفنها العسكرية وسفنها التجارية التي تتجه إلى المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر، ويُطلق على هذا الخط (بطريق الحرير الجديد) وهو من الخطوط الملاحية للصين التي تبدأ من بحر الصين الجنوبي إلى أبعد نقطة في قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وإلى الشرق الأوسط، فهذا الطريق الجديد يعتمد على الموانئ في سواحل بحر

¹⁰ مولود خدائش، السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (كلية الحقوق والعلوم السياسية)، الجزائر، 2017، ص 88.

¹¹ ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 69.

الصين الجنوبي عابراً بحر الهند والعرب وصولاً إلى سواحل الأطلسي⁽¹²⁾، على هذا الأساس يتحتم على الصين بناء قوة عسكرية بحرية تؤمن هذا الطريق الذي يحافظ على استمرار نموها الاقتصادي.

لذا وضعت الصين إستراتيجية تقوم على أساس تطوير قدراتها البحرية وتطبق على مراحل ووفقاً للآتي⁽¹³⁾:

1- المرحلة الأولى ما بين عامي 2000 و 2010، تهدف الصين في هذه المرحلة تعزيز وجودها على المياه الواقعة ضمن أوكيناوا - وهي أقصى محافظة جنوبية في اليابان وتبعد (520) كيلو متر عن جزر اليابان - وتايوان والفلبين.

2- المرحلة الثانية ما بين عامي 2010 و 2020، تهدف الصين فيها لمد نفوذها على السلسلة الجزرية التي تضم كل من جوام واندونيسيا.

3- المرحلة الثالثة بين عام 2020 وعام 2040، في هذه المرحلة تسعى الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، واستخدام حاملات الطائرات كأحد مقومات قوتها العسكرية في المحيطات.

إن أحد أهداف الإستراتيجية الصينية بشأن سياسة الطاقة، تهدف إلى تحقيق أمنها البحري، في جميع الطرق البحرية التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة للصين، التي تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الهندي فمضيق ملقا، لذا وضعت الصين إستراتيجية (عقد اللؤلؤ)، التي تتضمن إقامة قواعد عسكرية وعلاقات دبلوماسية للمحافظة على مصالحها النفطية⁽¹⁴⁾، فهذه الاستراتيجية تقوم على أساس تأمين طرق إمدادات الطاقة من الشرق

⁽¹²⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 162.

⁽¹³⁾ مولود خدائش، مصدر سبق ذكره، ص 50.

⁽¹⁴⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2015، ص 297. إن استراتيجية عقد اللؤلؤ معناها إنشاء موانئ وقواعد على طول خطوط مواصلات نقل الطاقة إلى الصين في البحار، أي لآلي في عقد بحري، وعلى هذا الأساس تقوم الصين بتأمين تلك القواعد عبر انتشارها العسكري البحري وبناء علاقات استراتيجية مع الدول التي توجد فيها تلك

الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، عبر نشر مجموعة من القواعد البحرية في كل من تايلاند وبنغلادش وسريلانكا وباكستان وميانمار، وعليه ينبغي التعاون مع بحريات هذه الدول، وقدمت الصين المساعدة لهذه الدول في مجال محاربة القرصنة البحرية⁽¹⁵⁾، لأنه بحلول عام 2020 سيصل اعتماد الصين على نفط الخليج العربي إلى (90) بالمائة، بسبب تزايد النمو الاقتصادي فيها⁽¹⁶⁾، وتتركز إستراتيجيتها في جنوب شرق آسيا من خلال تحقيق الآتي: (أحتواء النزاعات الحدودية الإقليمية مع دول جنوب شرق آسيا عبر الحوار؛ التأكيد على أن الصين هي نقطة الارتكاز للأمن الإقليمي، وعلى الدول البقية التكيف مع رغبة الصين للهيمنة وقوتها العسكرية المتنامية)⁽¹⁷⁾.

وأنشأت الصين قاعدة بحرية كبيرة في جنوب جزيرة (هاينان) الذي يكون موقعها في وسط بحر الصين الجنوبي، وعززتها بمنشآت تحت الأرض تستطيع إيواء (20) غواصة نووية وتقليدية والكثرونية، يبدو من بناء هذه القدرات والوسائل أن تكون الصين على إستعداد في حالة حصول مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها في المنطقة⁽¹⁸⁾، فضلاً عن هنالك رغبة صينية في "بناء الجيش المعلوماتي"، والوصول إلى

المنشآت، ويمتد هذا العقد من جزيرة بارسيل في بحر الصين الجنوبي ماراً ببنغلادش وميانمار وسريلانكا وباكستان. عبد القادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2014، ص ص 153-154.
⁽¹⁵⁾ عفيف رزق، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة تزيد التنافس بين الصين والهند، صحيفة المستقبل لبنانية، العدد 4413، بتاريخ 2012/7/28.

⁽¹⁶⁾ الحسين شكراني، الصين والمفاوضات المناخية العالمية (بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 452، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2016، ص 107.

⁽¹⁷⁾ مولود خدائش، مصدر سبق ذكره، ص 78.

⁽¹⁸⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 178.

مرحلة كسب النصر في حالة دخولها بحرب معلوماتية⁽¹⁹⁾، ودشت الصين حاملة طائراتها في عام 2011 والتي تسمى (لياوينغ)⁽²⁰⁾.

تحتوي منطقة جنوب شرق آسيا على معظم طرق نقل الطاقة إلى الصين من مصادرها في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتمثل كذلك فرصاً بديلة لطرق بحرية وبرية لنقل الطاقة، وهي محاطة بشمال شرق آسيا وجنوبها وغرب المحيط الهادئ، الأمر الذي يجعلها تمتاز بأهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني، فهي تحتوي على كل طرق الشحن والنقل للواردات الصينية من الطاقة، إذ تضم (12) مضيقاً ذات أهمية اقتصادية وأمنية كبرى من بينها: (مضيق ملقا؛ مالوكو؛ لومبوك؛ غاسبار؛ سوندا)، فضلاً عن بحر الصين الجنوبي، الذي عدته الصين مؤخراً ضمن أمنها القومي الداخلي⁽²¹⁾، ولذا هي تهدف من خلال سياستها في جنوب شرق آسيا الأمنية تحقيق الآتي⁽²²⁾:

- 1- السيطرة على مداخل مضيق ملقا والمضائق الأخرى في المنطقة.
- 2- الاستحواذ على مخزونات النفط والغاز في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي.
- 3- تعمل الصين لتحقيق هدف أساسي في سياستها الخارجية، ويتمثل ذلك في احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا⁽²³⁾، على هذا الأساس تتعامل الصين في

⁽¹⁹⁾ براد روبرتس وروبرتس مانينغ ورونالد مونتابرو، الصين (القوة النووية المنسية)، تعريب: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 43، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، أيلول 2010، ص 98.

⁽²⁰⁾ يان جونسون، نتائج صعود القوة العسكرية الصينية (متواضعة)، صحيفة الحياة لبنانية، العدد 18814، بتاريخ 2014/10/8.

⁽²¹⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 285.

⁽²²⁾ مولود خدايش، مصدر سبق ذكره، ص 57.

⁽²³⁾ زينب عبد الله منكاش، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين (كلية العلوم السياسية)، بغداد، 2015، ص 87.

سياستها الخارجية على أساس مصلحي وليس إيديولوجي، عليه تعاضم النفوذ الصيني نسبياً في مناطق جوارها بل أمتد إلى أبعد من ذلك⁽²⁴⁾.

كان الاستراتيجيون الصينيون يتوجسون حذراً من احتمالية تحول رابطة جنوب شرق آسيا إلى مجموعة خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وربما تكيف هذا التكتل بما يحقق مصالحها ويهدد مصالح الصين، لكن استجابة الأخيرة لهذا التهديد بالتحرك نحو دول الرابطة لغرض مد نفوذها هناك، من خلال لقاءات عدة وعلى مدى عقدين من الزمان، أدى ذلك الى تحقيق أهداف الصين السياسية التي تتمثل بالتقارب مع دول هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لها التي تقع ضمن حزامها الأمني⁽²⁵⁾، وهذا ما بدى واضحاً خلال كلمة وزير خارجية الصين (يانج جي تشي) في القمة السنوية لرابطة جنوب شرق آسيا في تموز عام 2010، عندما قال "الصين بلد كبير، والبلدان الأخرى هي بلدان صغرى"⁽²⁶⁾.

المبحث الثاني: وسائل السياسة الصينية في جنوب شرق آسيا الاقتصادية والأمنية

يتكون هذا المبحث من مطلبين وهما: المطلب الأول: الوسائل الاقتصادية، والمطلب الثاني: الوسائل الأمنية.

المطلب الأول: الوسائل الاقتصادية

إن الصين ترتبط بمنطقة جنوب شرق آسيا عبر وسائل متعددة، من بينها الترتيبات الإقليمية، فالصين مع دول جوارها أسسو (آسيان + 1) الصين والآسيان، و(آسيان +

²⁴ Wang Jisi, Chainas Search for a Grand Strategy (A Rising Great Power Finds Its Way), Foreign Affairs, Volume 90, No.2, March/April 2011, P. 68.

²⁵ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 220.

²⁶ برتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم 2014 (جبايرة الأمس والغد)، مؤسسة الفكر العربي، بيروت،

2014، ص 125.

3 آسيان والصين وكوريا الجنوبية واليابان⁽²⁷⁾, فضلاً عن إنشاء المجلس الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادئ, وكان التفاعل ما بين الصين والآسيان هو الأكثر فاعلية في هذه المنظمات, من خلال التوقيع على بروتوكولات واتفاقات عدة, وثق خلالها الطرفان روابطهما⁽²⁸⁾, ولتعزيز تلك الروابط إقامة الصين شبكة من العلاقات التعاونية مع دول مهمة في منطقة جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند, هذه الدول مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقات أمنية ودفاعية, وتم إقامة مشروعات كبرى تربط الصين مع دول مهمة إستراتيجياً في محيطها الاقليمي أبرزها⁽²⁹⁾:

1- الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد, الذي يسعى إلى ربط الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق آسيا, من خلال شبكة ممتدة من السكك الحديدية والطرق السريعة, وشبكات الطاقة وكابلات الألياف الضوئية, لتعزيز التجارة بين كل هذه المناطق.

2- ربط دول الآسيان بمدن صينية محاذية لها -ناننينغ ويولين وتشونغتو- وعليه تم بناء البنى التحتية اللازمة لهذا الغرض, وتعد هذه المناطق كمنصات مواصلات ما بين الصين والآسيان, وتم إنشاء ميناء للتجارة الحرة في مدينة تشينتشو, فضلاً عن منطقة تجارة حرة شاملة بمدينة بينغشيانغ الصينية⁽³⁰⁾.

⁽²⁷⁾ سامر خير أحمد, العرب ومستقبل الصين (من اللامؤدج التنموي الى المصاحبة الحضارية), مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم, الامارات العربية المتحدة, 2009, ص 169.

⁽²⁸⁾ حنان قنديل, الصين واستمرارية الصعود السلمي, الصين واستمرارية الصعود السلمي, مجلة السياسة الدولية, العدد 183, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, يناير 2011, ص 56.

⁽²⁹⁾ مولود خديش, مصدر سبق ذكره, ص 78.

⁽³⁰⁾ لوه يون جيون, منطقة خليج ييبو الاقتصادية (أول منطقة صينية للتعاون الاقتصادي العالمي), مجلة الصين اليوم, دار مجلة الصين اليوم, بكين, سبتمبر 2014, ص 55. تمثل مدينة تشينتشو- في مقاطعة فوجيان الصينية- نقطة الإنطلاق لطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين والذي أعلن عنه الرئيس الصيني من أوزباكستان وإندونيسيا, وهي تقع في جنوب الصين وتحاذي جنوب شرق آسيا. هوانغ شاو بينغ, إحياء طريق الحرير البحري, مجلة الصين اليوم, دار مجلة الصين اليوم, بكين, أكتوبر 2014, ص ص 54-56.

ونظراً للترابط الاجتماعي وتشابه الظروف البيئية بين منطقة قوانغشي الصينية وبين دول (بروناي وفيتنام ولاوس وتايلاند)، أقيم في عام 2014 مشروع زراعي تعاوني بين هذه الأطراف، ومن خلاله أرسلت الصين خبراء في مجال الزراعة لهذه الدول لغرض التدريب، وتبادل معلومات الانتاج الزراعي، وأقامة مشروعات مشتركة⁽³¹⁾.

من جانب آخر تم تبني خطط العمل الخمسية بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا بين عامي 2005 و 2010، لتنفيذ هدف الطرفين للوصول إلى الشراكة الاقتصادية من أجل السلام والرخاء في المنطقة، وأتفق الطرفين على التعاون في (11) مجالاً أهمها: (الطاقة؛ النقل؛ الثقافة؛ الصحة؛ تطوير مجرى نهر ميكونغ؛ الموارد البشرية؛ البيئة؛ القضايا الاقتصادية)⁽³²⁾، واستفادت الصين كثيراً من التجربة الاقتصادية السنغافورية المتقدمة، فأرسلت وفد صيني يتكون من أربعة آلاف موظف إلى سنغافورة لغرض متابعة هذه التجربة الناجحة⁽³³⁾.

عليه تم إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا في عام 2010، وهي تضم كل من الصين وبروناي وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين، وتوسعت المنطقة التجارية الحرة في عام 2015 لتشمل كل من كمبوديا وفيتنام وميانمار ولاوس، وتفاوض الجانبان على توقيع اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية في الاستثمار في عام 2008، وتم التوقيع على الاتفاقية في عام 2009 في بانكوك، ولتعزيز ذلك أعلنت الصين عن تأسيس صندوق استثمار بقيمة (10) مليارات دولار يختص بمشاريع التعاون الاستثماري في مجالات الموارد البشرية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات

⁽³¹⁾ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 54.

⁽³²⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 220.

⁽³³⁾ روبين ميريديث، الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً)، تعريب: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009/1، ص 34.

والاتصالات, وسعى الجانبان إلى انشاء المركز الصيني - الآسياني للتعاون في مجال القيود الفنية والملكية الفكرية على التجارة⁽³⁴⁾.

وقد بلغت التجارة بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا في عام 2008 حوالي (193) مليار دولار, في حين كانت تقدر في عام 2003 (59.6) مليار دولار, وعليه أصبحت الصين الشريك التجاري الثالث (للآسيان) في عام 2009, بنسبة (11,3) بالمائة من إجمالي حجم تجارة (الآسيان) الخارجية, ودخلت اتفاقية الاستثمار المشترك حيز التنفيذ في كانون الثاني عام 2010, وتعد هذه المنطقة أكبر منطقة تجارية حرة في العالم النامي⁽³⁵⁾, التي تضم (1.9) مليار نسمة, وناتج إجمالي يبلغ (6) تريليون دولار, وحجم التجارة فيها (4.5) تريليون دولار⁽³⁶⁾, وقدمت الصين المعونات والهبات إلى كمبوديا ولاوس وميانمار, وتستورد من هذه الدول المواد الأولية كالغاز وزيت الجوز والفحم⁽³⁷⁾, فضلاً عن توسع التبادل التجاري بين الصين ودول (الآسيان) بمواد متعددة لعل أهمها: (المنتجات النفطية والمنتجات الإلكترونية والمنسوجات والملابس), وهذه المواد تمتاز بكثافة العمالة التي تعمل بها, فضلاً عن التعاون بين الطرفين في مجال تصنيع السكر والتعدين والأطعمة والورق والأدوية⁽³⁸⁾.

وفي الوقت ذاته وطدت الصين علاقاتها التجارية حتى مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة, فارتفع مستوى التبادل التجاري بين الفلبين والصين إلى (27.7)

⁽³⁴⁾ مدحت أبوب, الآسيان بين بكين وواشنطن, مجلة السياسة الدولية, العدد 183, مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية, القاهرة, يناير 2011, ص 98.

⁽³⁵⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 221.

⁽³⁶⁾ منتصر عمران ناجي الرفاعي, مصدر سبق ذكره, ص 237.

⁽³⁷⁾ حسام عيتاني, صعود القوة الصينية يعدل الحسابات الاقتصادية والعسكرية, صحيفة الحياة لبنانية,

العدد 17799, بتاريخ 2011/12/28.

⁽³⁸⁾ لوه يون جيون, مصدر سبق ذكره, ص 54.

مليار دولار عام 2010، أما التبادل التجاري مع كل ماليزيا وإندونيسيا من جهة والصين من جهة أخرى فبلغ (100) مليار دولار و (30) مليار دولار على التوالي⁽³⁹⁾، وبهذا أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا ضمن المجال الحيوي الصيني.

وقد ازداد حجم التجارة بين الصين و (الآسيان) حيث بلغ (136,5) مليار دولار في النصف الأول من عام 2010، وبهذا بلغت الزيادة نحو (55) بالمائة عن العام الذي سبقه، وتأتي هذه الزيادة بعد الأزمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 والتي أصبحت فيما بعد أزمة عالمية، وإن هذه الزيادة أنقذت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا من الركود، وعدم تأثير الركود الأمريكي فيها بشكل نسبي، لذلك لقد نمت واردات الصين من (الآسيان) بنسبة (64) بالمائة في عام 2010، وزادت صادراتها إليها بنسبة (45) بالمائة في العام ذاته⁽⁴⁰⁾، وهذا يوضح مدى قدرة الصين على مد نفوذها الاقتصادي الى هذه المنطقة مستغلة في ذلك الازمة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي، وتعد الوسيلة الاقتصادية المتمثلة بالتجارة مع (الآسيان) ذات فاعلية عالية لتحقيق هدف الصين الاقتصادي المتمثل بربط اقتصاديات المنطقة باقتصادها لتحقيق مزيد من التنمية الجماعية.

وفي النصف الأول من عام 2014 بلغ حجم التبادل التجاري ما بين الصين ورابطة جنوب شرق آسيا (200.69) مليار دولار، بزيادة نسبة (4.8) بالمائة من المدة ذاتها للعام الذي سبق، إذاً فالزيادة مستمرة، وبهذا أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للآسيان، وصارت آسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين، وثاني أكبر مصدر لواردها، ورابع أكبر سوق لصادراتها، وإن المنفذ البري والبحري الوحيد للصين على آسيان هي

⁽³⁹⁾ محمد عبد الله يونس، تحول جيو استراتيجي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2012، ص 91.

⁽⁴⁰⁾ أحمد عبد الحبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 222.

منطقة خليج بيبو التابعة لمقاطعة قوانغشي الذاتية الحكم في الصين، وبهذه المنطقة أنشأت الصين طرق متعددة ووسمتها بأسم الصين مع إحدى دول المنطقة، مثل: (طريق الصين - سنغافورة، طريق الصين - تايلاند، طريق الصين - ماليزيا، طريق الصين - فيتنام، وطريق الصين - كمبوديا)، ويأتي ذلك لتعزيز الصداقة الصينية - الآسيانية، هذا ويقام معرض سنوي في مقاطعة قوانغشي وينظم من قبل الحكومة الصينية والأمانة العامة للآسيان، ويشمل المعرض التجارة في البضائع وتجارة الخدمات والاستثمار⁽⁴¹⁾.

وقد أعطى انسحاب الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، الفرصة للصين لزيادة توثيق صلاتها مع دول جنوب شرق آسيا، وهذا ما يوضحه زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، ففي عام 2017، نمت التجارة بينهما بنسبة (13.8)، حسب ما كشفت عنه وزارة التجارة الصينية، ويُعد ذلك رقمً قياسي بالقياس مع شركاء الصين الآخرين، فبلغت الصادرات الصينية إلى دول (الآسيان) (279.1) مليار دولار، أما وارداتها بلغت (235) مليار دولار، وتُعد فيتنام وماليزيا وتايلاند من أكبر الشركاء التجاريين للصين من بين دول المنطقة الأخرى⁽⁴²⁾.

وتم انشاء خطوط نقل بحري دولية مفتوحة بين موانئ خليج بيبو الصيني وموانئ في سنغافورة وتايلاند وفيتنام، وتم انشاء شبكة تعاون تشمل (47) ميناء في دول الآسيان والصين، ومركز هذه الشبكة في الصين بمدينة تشينتشو، وقالت (هوانغ يون) نائبة الأمين العام لمعرض (الصين الآسيان): "إن الهدف من هذه المنطقة هي جذب الصناعات ذات الجودة العالية، وتعزيز القدرة التنافسية لعموم المنطقة"، وتم إنشاء العديد من المناطق الصناعية بين الصين وإحدى دول المنطقة، فوجد هناك المنطقة الصناعية الصينية - الماليزية في مدينة تشينتشو الصينية، والمنطقة الصناعية الصينية - السنغافورية بمدينة

⁽⁴¹⁾ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 52.

⁽⁴²⁾ ارتفاع حجم التجارة بين الصين ودول الآسيان بنسبة 13.8% خلال عام 2017، موقع فنا، بتاريخ 29 يناير 2018، تاريخ الدخول: 2018/7/22، على الموقع: www.lusailnews.qa

سوتشو الصينية، والمنطقة الصناعية الماليزية - الصينية في مدينة كوانتان الماليزية، وتعمل هذه المناطق على تطوير صناعات المعدات والأجهزة والمعلومات الإلكترونية والأغذية والتكنولوجية الحيوية وتبادل التكنولوجيا⁽⁴³⁾.

في الوقت ذاته تنامت العلاقات التجارية ما بين الصين وفيتنام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن تقديم الصين قروض ذات فائدة منخفضة لغرض تطوير المصانع الصينية في مجال الحديد والصلب في فيتنام، واستثمرت الصين بمئات المشاريع المشتركة في فيتنام، وهذا يدل على حجم الاهتمام الصيني بهذه الدولة. فالصين إنخرطت في حوارات ثنائية مع دول أخرى في المنطقة كتايلاند، وتُعقد هذه الحوارات سنوياً وباشتراك مسؤولين مدنيين وعسكريين⁽⁴⁴⁾.

وفي مجال الاستثمار سعت الصين إلى زيادة استثماراتها في جنوب شرق آسيا، ففي عام 2008 كان تُقدر الاستثمارات الصينية في الإقليم (2.480) مليار دولار، لترتفع في عام 2012 إلى (28.24) مليار دولار، هذه الاستثمارات تنوعت مجالاتها في الصناعات الانتاجية وتجارة الجملة والتجزئة وإمداد الكهرباء وصناعة البناء وإمداد الغاز والمياه والخدمات التجارية واستخراج المعادن وأعمال النقل والمواصلات والتخزين وخدمات التقنيات المتخصصة والزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسلمكية وخدمات المطاعم وقطاع العقارات، وبلغ عدد الموظفين من جنوب شرق آسيا الذين يعملون في الشركات الصينية التي تعمل في الخارج (117.5) ألف، الملاحظ أنه في عام 2008 لم يوجد أي موظف يعمل في الشركات الصينية من المنطقة، وفي عام 2009 عملت

⁽⁴³⁾ لوه يون جيون، مصدر سبق ذكره، ص 53.

⁽⁴⁴⁾ حنان قنديل، مصدر سبق ذكره، ص ص 57-58.

الصين على توظيف العاملين في شركاتها بواقع (90) ألف موظف, وبعد ذلك تنامي العدد⁽⁴⁵⁾.

وفي عام 2013 بلغ حجم الاستثمارات المتبادلة المتراكمة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا (110) مليار دولار, وتعد المنطقة الأسرع نمواً في مجال الاستثمارات الصينية الخارجية, وتعد الصين رابع أكبر مُستثمر في جنوب شرق آسيا⁽⁴⁶⁾, وفي عام 2014 زاد حجم الاستثمار التراكمي بين الصين والآسيان ليصل إلى (120) مليار دولار, منها (40) مليون دولار إستثمارات صينية في دول الآسيان, أما الأخيرة تستثمر في الصين نحو (80) مليار دولار⁽⁴⁷⁾.

وتم تأسيس صندوق استثمار صناعي وهيئة إدارية للاستثمار الصناعي في عام 2012, هاتان المؤسسات وسيلتان مهمتان سهلت الحسابات التجارية بين الصين والآسيان بالعملة الصينية, ويسعى الطرفان إلى إنشاء مركز تسوية بالعملات الإقليمية, ومركز إقليمي لجمع الأموال ومركز للصناعة المالية ومركز لسوق المال ومركز للرقابة المالية ومركز للمعلومات المالية في مدينة ناننينغ الصينية, بهذه الوسائل نجحت الصين من زيادة الترابط الإقليمي مع دول جنوب شرق آسيا⁽⁴⁸⁾, أما على مستوى عملة الصين (اليوان), فترى هناك تقبل في دول مثل فيتنام وتايلاند بالتعاملات الاقتصادية فيها, وتسعى الصين

⁽⁴⁵⁾ شيانغ أن بوه وتشو تشيان, الاستثمارات الصينية تفيد الدول المجاورة, مجلة الصين اليوم, دار مجلة الصين

اليوم, بكين إبريل 2014, ص ص 26-27.

⁽⁴⁶⁾ المصدر نفسه, ص 28.

⁽⁴⁷⁾ لوه يون جيون, مصدر سبق ذكره, ص 54.

⁽⁴⁸⁾ المصدر السابق, ص 54.

لدرج عملتها في سلة العملات التي يتعامل بها صندوق النقد الدولي، وهي تسعى تحويل مدينة شنغهاي إلى مركز دولي مالي بحلول عام (2020)⁽⁴⁹⁾.

المطلب الثاني: الوسائل الأمنية

عملت الصين على إرسال سفناً عدة تابعة لقواتها البحرية إلى المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وحددت علامات رئيسة والخطوط الأساسية للمياه الإقليمية المخاذية لها، الأمر الذي يعني أن السفن العسكرية والمدنية الأجنبية يتحتم عليها طلب رخصة من السلطات الصينية المعنية لدخول المنطقة، وأعلنت إستعداد قواتها العسكرية حماية السيادة الوطنية على كامل أقاليمها، ومن بينها منطقة بحر الصين الجنوبي، وأقامت مناورات عسكرية متعددة، وأعلنت على أنها لم تساوم على أي شبر تابع لها⁽⁵⁰⁾.

من جانب آخر تعاطمت مشاركة الصين في نشاطات المنتدى الإقليمي الآسيوي، حتى تُقنع دول المنطقة بحسن نواياها وأهدافها، وقد وافقت الصين على مناقشة قضايا في هذا المنتدى كانت ترفض مناقشتها، مثل الاستراتيجيات العسكرية لدول المنتدى، والتهديدات المستقبلية للأمن الإقليمي، وعمليات التطوير العسكري في دول الإقليم، فضلاً عن العلاقات العسكرية والمدنية، ولتعزيز التوجه السلمي للصين، رفعت مستوى الشفافية في الجانب العسكري، بعد أن بدأت تصدر مؤشرات وأهداف ووسائل السياسة الأمنية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا، وكان ذلك موافقة على مطالبة دول الإقليم للصين بذلك، لكن هذه الإصدارات لم تكتمل بشكل نهائي بعد لكنها بتطور

⁽⁴⁹⁾ سيبستيان مالاباي وأولين وينغتون، مستقبل اليوان (كفاح الصين لتدويل عملتها)، تعريب: عبد الله الزبيدي، مجلة حوراي للدراسات، العدد 3، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران 2012، ص

⁽⁵⁰⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 297.

مستمر⁽⁵¹⁾، وعملت الصين على تطوير علاقات عسكرية ثنائية مع تايلاند، ونسجت علاقات على مثال ذلك مع دول جنوب شرق آسيا جميعها⁽⁵²⁾.

وانضمت الصين إلى قمة شرق آسيا، التي تضم دول رابطة جنوب شرق آسيا العشر، فضلاً عن الصين والهند ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان، وتكثيف العمل على تسوية وإيجاد حلول للخلافات الحدودية مع جيرانها، ومساعدة كمبوديا في إعادة بناء برلمانها، هذه الدبلوماسية الجديدة في القرن الحادي والعشرين ساعدت على تهدئة بعض المخاوف لدول جوارها وبأسلوب هادئ وناعم⁽⁵³⁾.

من جانب آخر استغلت الصين النزاع الموجود في ميانمار اقتصادياً، فأقليات الأخيرة تقطن في المناطق الحدودية مع الصين وتايلاند، وإن هذه الأقليات لها صراع مع الأغلبية الحاكمة في ميانمار، ويُذكر أن حكومي الصين وتايلاند تمدد الأقليات بالسلح والمال، بسبب أن مناطق تلك الأقليات هي مرتفعات وهضاب غنية بالموارد الطبيعية مثل المطاط، ومن ثم تقوم تلك الأقليات ببيع تلك المصادر الطبيعية للصين وتايلاند مباشرة وبأسعار رخيصة جداً⁽⁵⁴⁾.

ولغرض حماية أمن الطاقة استخدمت الصين وسائل متعددة وهي بالآتي⁽⁵⁵⁾:

1- إقامة منشآت إستخباراتية في خليج البنغال قرب مضيق ملقا وميناء هامبا نتونا في سريلانكا بالحيط الهندي.

⁽⁵¹⁾ حنان قنديل، مصدر سبق ذكره، ص 57 - 58.

⁽⁵²⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 168.

⁽⁵³⁾ جوزيف س. ناي، القوة الامريكية والصينية بعد الازمة المالية، تعريب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 43، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، ايلول 2010، ص 66 - 67.

⁽⁵⁴⁾ ماجدة صالح، مأساة الروهينجا (التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 190، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2012، ص 143.

⁽⁵⁵⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 297.

2- بناء قاعدة عسكرية (سانيا) في جزيرة هاينان الصينية، إذ أحتوت هذه القاعدة على منشآت عسكرية ومهبط للطائرات، فضلاً عن إقامة منشآت عسكرية في جزيرة وودي في أرخبيل جزر بارسيل التي تبعد عن فيتنام (300) ميل بحري، وكلا الجزيرتين تقعان في بحر الصين الجنوبي، وتسيطران على بحر الصين الشرقي.

المبحث الثالث: محددات السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا

سيتم تناول أبرز محددات السياسة الصينية اتجاه المنطقة عبر توزيعها على مطلبين وهما: المطلب الأول: المحددات الداخلية الصينية، والمطلب الثاني: رؤى ومواقف دول جنوب شرق آسيا اتجاه السياسة الصينية

المطلب الأول: المحددات الداخلية الصينية

لعل أبرز المحددات الداخلية التي تعاني منها الصين هي قضيتي شينجيانج والتبت، هذان الاقليمان عارض سكانهما تقبل الحضارة الصينية، لذا إخضاع الاقليمين وتطويق الحركات الانفصالية والقضاء عليها عبر قطع خطوط تغذيتها الخارجية تُعد أولوية صينية، وإن التوترات الأتنية في هاتين المنطقتين تؤثر على علاقات الصين بالدول المجاورة، فشينجيانج مقاطعة تقع في غرب الصين⁽⁵⁶⁾، وأصبحت من ضمنها في أواخر القرن التاسع عشر، وتوجد حركات انفصالية في الاقليم من ضمن ساكنيها الذين هم من الأيغور التركمان، الذين حكموا منغوليا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويبلغ عددهم نحو (8) مليون نسمة الذين يشكلون نسبة (45) بالمائة من اجمالي سكان المقاطعة، أما التبت تُعد أساسية في الإدراك الصيني الإقليمي في علاقاتها الخارجية، وهي عبارة عن سهل جبلي غني بخام الحديد والنحاس، ولهذا السبب تتخوف الصين من أينال

⁽⁵⁶⁾ يتمتع اقليم شينجيانج بموارد طبيعية ضخمة، فهو ينتج ثلث انتاج الصين من الغاز الطبيعي و(40) بالمائة من انتاج الفحم الحجري، وهو المنطقة الثانية بانتاج النفط، فهو يملك إحتياطيات من هذه المادة كبيرة غير مُستخدمة بعد. شينجيانغ أهميتها ومواردها وإهمال الأيغور، مجلة معلومات، العدد 69، المركز العربي للمعلومات، بيروت، آب 2009، ص 92.

هذا الاقليم الحكم الذاتي، وعلى هذا الأساس بنت الصين خطط للسكك الحديدية في المنطقة⁽⁵⁷⁾.

وغالبية سكان الصين (الهان) يتركزون في السهول الواقعة في وسط الصين وفي المناطق المطلة على المحيط الهادئ، والذي تبلغ نسبتها بما يقرب (91.5) بالمائة⁽⁵⁸⁾، في حين أقلية الإيغور والتبتيين يقطنون في المناطق الجافة في غرب الصين وجنوبها الغربي، ومن ثم هذا التوزيع يُعد مصدراً للتوتر. ويجوian الإقليمان على النفط والغاز والنحاس وخام الحديد، وعملت الحكومة الصينية على نقل سكان من الهان لتوطينهم في هذه المناطق، فضلاً عن نسج علاقات ودية مع جمهورية آسيا الوسطى التركمانية، لحرمان الأقلية الإيغورية من أن يكون لها أية قاعدة خلفية لها هناك، وهناك توتر في العلاقة باستمرار ما بين سكان هاتين المنطقتين والحكومة الصينية، وتوجد بعض الاعمال المسلحة بين الطرفين⁽⁵⁹⁾.

ربما إذا تفاقمّت هذه المشاكل ستكون عائقاً امام طموحات الصين الإقليمية، وتستغل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لغرض ارباكها وأضعافها للكف عن تمددها في جنوب شرق آسيا، وهناك اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بدعم المقاتلين الإيغور في نزاعهم مع الحكومة الصينية من خلال تدريبهم في الأراضي التركية⁽⁶⁰⁾، وتوسعت الأعمال

⁽⁵⁷⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 164 - 165.

⁽⁵⁸⁾ محمد خواجه، الصين (تحديات كبرى وآمال واعدة)، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2013، ص 138.

⁽⁵⁹⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 164. حدثت انتفاضات عدة من قبل سكان التبت ضد الحكومة الصينية، وبدأت منذ ثورتهم الأولى عام 1959، وتكررت تلك الانتفاضات الشعبية، ففي عام 2008 تحولت تلك الاحتجاجات إلى أعمال عنف مسلح، وبالتالي أصبح السكان المحليون للتبت يحتفلون بانتفاضتهم الأولى كل سنة. الإيغور (الأقلية الخرومة في الصين)، مجلة معلومات، العدد 69، المركز العربي للمعلومات، بيروت، آب 2009، ص 93.

⁽⁶⁰⁾ غالب قنديل، حروب الهيمنة الأحادية، صحيفة البناء لبنانية، العدد 1610، بتاريخ 2014/10/15.

المسلحة للحركة الانفصالية لتشمل مناطق خارج الإقليم، ففي عام 2013 حدثت (190) عملية (مسلحة)، وشملت مناطق مثل ساحة تيانانمان ومقاطعة يوننان السياحية⁽⁶¹⁾، وفي عام 2014 أستهذفت مجموعة من الأفراد مكتب الأمن العام في منطقة يهتشنغ في إقليم شينجيانج بسيارة محملة بالمتفجرات، وتتهم الصين حركة تركستان الشرقية والمؤتمر العالمي للإيغور بهذه الأعمال⁽⁶²⁾.

لعل العامل الداخلي الآخر يتمثل بالتباين في التطور بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، مما يعكس على عملية الهجرة من الريف إلى هذه المناطق المتطورة، الأمر الذي يسبب خللاً ديمغرافياً⁽⁶³⁾، ويوجد خلافات ما بين المناطق الغنية مع العاصمة بشأن الضرائب وتحصيلها، فضلاً عن الفساد الذي ينتشر في الحزب الشيوعي ومؤسسات الدولة، والملاحظ أن أغلبية المؤتمرات الحزبية تدعو للقضاء على الفساد، مما يدل على أن الفساد موجود حقاً⁽⁶⁴⁾، فضلاً عن زيادة الأجور مما سبب إرتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بدول جنوب شرق آسيا مثل: (إندونيسيا وفيتنام وتايلاند وماليزيا)⁽⁶⁵⁾، وعلى الرغم من

⁽⁶¹⁾ حسين إسماعيل، الصين تحارب الإرهاب، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم، بكين، إبريل 2014، ص 78.

⁽⁶²⁾ تشو فنج، الصين في حرب حياة أو موت ضد الإرهاب، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم، بكين، أغسطس 2014، ص ص 47-48.

⁽⁶³⁾ (صدام ميرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2016، ص 302؛ جون ثورنتون وآخرون، الصين المتغيرة (احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المراقبة)، دراسات عالمية، العدد 78، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 24.

⁽⁶⁴⁾ أحمد قنديل، التنافس المنضبط (الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 198، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2014، ص 24.

⁽⁶⁵⁾ نزيهة الأفندي، هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين؟، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2014، ص 144.

إستخدام الصين القوة الناعمة في سياستها الخارجية لغرض توسعها البحري في المحيط الهندي، إلا أنه تبقى الدول المجاورة تتوجس من هيمنة صينية في المستقبل، فالصين إستضافة أولمبياد عام 2008، إلا أن سياستها والوسائل الصلبة المعتمدة في التبييت وشينجيانج، وملف حقوق الانسان فيها، فضلاً عن الرقابة السياسية على وسائل الاعلام الصينية، على الرغم من أنها انفقت الكثير من الأموال على ذلك في عام 2009، يدعم ذلك قول المخرج الصيني (زانج ييمو) - عندما سُئل عن سبب تناول أفلامه الماضي - " إن الرقابة قد تُبعد الأفلام التي تتناول الصين المعاصرة"⁽⁶⁶⁾، الأمر الذي يؤثر في فاعلية قوتها الناعمة في سياستها الخارجية⁽⁶⁷⁾.

ومن جهة أخرى يُعد عامل البيئة وتلوثها من أهم العوامل التي ربما تؤثر في قوة الصين في المستقبل، فهواء الصين ملوث، وتفوق نسبة التلوث فيه عما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فضلاً عن اختفاء مساحات زراعية واسعة، بسبب أمتداد المدن إليها⁽⁶⁸⁾، والصين تُعد من أسوأ عشرون دولة إضراراً بالبيئة، مما يؤدي إلى تساقط الأمطار الحمضية في ثلث مساحة الصين⁽⁶⁹⁾.

من جانب آخر، يبدو أن هناك محدداتاً عسكرياً يحول دون التوسع الصيني بشكل كبير، فالجيش الصيني، يُبدي عدم إستعداده للقيام بمهمة تحريك قواته بمعدراته الثقيلة بالسرعة المطلوبة والانتشار العسكري اللازم إلى مناطق بعيدة عن حدود دولته السياسية، فالقناعة الداخلية لدى القادة الصينيين هي عدم استخدام الجيش في تحقيق أهداف السياسة

⁽⁶⁶⁾ جوزيف س. ناي، مصدر سبق ذكره، ص 67 - 69.

⁽⁶⁷⁾ David Shambough, Chinas Soft-Power Push (The Search Resoect), Foreign Affairs, Volume94, No.4, July/August 2015, P.99.

⁽⁶⁸⁾ يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 285.

⁽⁶⁹⁾ مصطفى عبد ابراهيم، التلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 173، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2008، ص 102.

الخارجية الصينية في جنوب شرق آسيا، بل يقوم الجيش بذلك إلا بحال الدفاع عن السيادة الوطنية أم التعرض لخطر ما⁽⁷⁰⁾.

المطلب الثاني: رؤى ومواقف دول جنوب شرق آسيا اتجاه السياسة الصينية بعد ازدياد أعداد المنظمات الإقليمية التي تحاول أن يكون لها مكانة في النظام السياسي الدولي، أصبحت المنافسة الاقتصادية شديدة بين هذه المنظمات، ولعل رابطة جنوب شرق آسيا خير مثال على ذلك، التي تحاول أن تكون نِدِّ للقوى الكبرى في المجال الاقتصادي، فالمنطقة تعاني من بعض المشاكل كالإرهاب وأمن الطاقة، وقيادة واحدة من قبل دولة لا تستطيع حل هذه المشاكل، فهذه الدول تدفع نحو التعاون ما بين القوى المؤثرة في المنطقة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لغرض تحقيق مصالح كل الأطراف⁽⁷¹⁾.

ولغرض الموازنة مع النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا دعت (الآسيان) كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لحضور قمة الرابطة في فيتنام عام 2010، وفي هذه القمة دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي، بين الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن ضمان حرية الملاحة في هذا البحر ذات الموقع الجيوستراتيجي لكل دول المنطقة، كما فعلت الآسيان وعززت إطار (الآسيان+3) لتدخل معها إلى جانب الصين كل من اليابان وكوريا الجنوبية لغرض الموازنة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية⁽⁷²⁾.

ولعل التشابك الكبير في الكثير من القطاعات الاقتصادية بين رابطة جنوب شرق آسيا والصين سيكون محددًا كبيراً لأي خلاف، فالاستقرار الإقليمي يُعد شرطاً ضرورياً

⁽⁷⁰⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 171.

⁽⁷¹⁾ ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد.

2015، ص 443.

⁽⁷²⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 222.

للاستمرار بعملية التنمية في الجانبين, ويبدو أنه مصلحة مشتركة تحول دون تشدد الصين وأستخدامها القوة الصلبة في سياستها إتجاه (الآسيان)⁽⁷³⁾.

وتسعى رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى إقامة منطقة تجارة حرة, ثم الوصول إلى سوق آسيوية موحدة بحلول عام 2020, ويشارك (الآسيان) هذا الهدف دولاً أخرى لها مصالح في هذا الاقليم مثل: (الهند وكوريا الجنوبية واليابان ونيوزلندا وأستراليا), وتسعى هذه الدول الى توثيق علاقاتها مع دول الرابطة, خصوصاً أن (الآسيان) بحاجة لتحقيق هذا الهدف لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية, المتمثلة بالبطالة ومعدلات الفقر, وموازنة النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا⁽⁷⁴⁾.

أثيرت مخاوف دول منطقة جنوب شرق آسيا بعد تنامي القدرة البحرية الصينية, التي بالقياس مع قدرة تلك الدول تبدو أكبر بكثير, الأمر الذي دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية, وتم التوقيع على عقود تسليح عدة, لغرض ردع الطموحات والتمدد الصيني في المنطقة, فشهدت المنطقة بين عامي 2009 و 2011 توقيع (19) اتفاقية دفاعية, وعملت فيتنام على توقيع شراكات دفاعية جديدة مع كل من إندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا والفلبين وماليزيا وسنغافورة, ففيتنام لا ترغب بهيمنة صينية في المنطقة, لذلك تقاربت مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁵⁾.

وتتباين مواقف دول جنوب شرق آسيا إتجاه الدور الصيني في المنطقة, فضلاً عن تباين العلاقات الصينية مع دول الآسيان, بين التعاون الوثيق وبين الكراهية والعداء⁽⁷⁶⁾, والبعض يرى إن طموحات الصين تشبه إلى حدٍ بعيد طموح الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين الذي يقوم على أساس التوسع, لكن الأسباب مختلفة, فالصين تسعى وبكل الوسائل, الحصول على المعادن الاستراتيجية والحفاظة على أمنها القومي, لتلبية

⁽⁷³⁾ مدحت أيوب, مصدر سبق ذكره, ص 101.

⁽⁷⁴⁾ أحمد عبد الجبار عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 223.

⁽⁷⁵⁾ المصدر نفسه, ص 296.

⁽⁷⁶⁾ منتصر عمران ناجي الرفاعي, مصدر سبق ذكره, ص 237.

أحتياجات العدد الكبير لسكانها⁽⁷⁷⁾، خصوصاً أن بعض هذه الدول لها نزاعات حدودية ومنافسة اقتصادية مع الصين، وإذا ما تقاطعت المصالح، ربما ستعمل الصين بسلوك يجعل من دول المنطقة تابعة وليست شريكة، إذ هي تعمل على أن تكون قوة مهيمنة إقليمياً، فضلاً عن خشية دول المنطقة من الاعتماد الاقتصادي على الاقتصاد الصيني، وربما يؤدي ذلك إلى إنكشاف إقتصادها في حال حصول أي خلل في الاقتصاد الصيني، والهاجس الآخر هو التدهور البيئي الإقليمي بسبب سياسة التصنيع من أجل التصدير في الصين⁽⁷⁸⁾.

فعلى الرغم من الترابط الاقتصادي ما بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، لكن دول المنطقة تعاني من الأضرار البيئية نتيجة للصناعة الصينية المتنامية، وبالأخص دول حوض نهر الميكونغ، إذ يشمل هذا الإقليم كل من تايلاند ولاوس وكيموديا وميانمار وفيتنام، فضلاً عن الجنوب الغربي لمقاطعة يونان الصينية، إذ يقطن هذا الإقليم (266) مليون نسمة على مساحة (2,3) مليون كيلو متر مربع، وكل هذه الدول ماعدا لاوس هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتعرض هذا الإقليم إلى مستويات عالية من التلوث بسبب تصاعد النشاط الاقتصادي، وتفريغ الإقليم من الموارد الطبيعية التي يحتويها نتيجة لنمو التجارة هناك، مثل تجريف التربة والفيضانات واختفاء الغابات والتغيرات المناخية والصيد الجائر الذي يستنزف الثروة السمكية، ويفتقر التعاون بين هذه الأطراف إلى الآليات المؤسسية والإمكانات المالية⁽⁷⁹⁾، وهناك خلافات عميقة ما بين الصين من جهة والدول المتشاطئة الأخرى على النهر، وترفض الصين الإنضمام (لهيئة نهر الميكونغ) المشكّلة من قبل الدول المعنية، وبهذا لا توجد هيئة رقابية على السدود التي تبنيتها

⁷⁷) Robbert D. Kaplan, The Geography Of Chinese Power (How Far Can Beijing Reach On Land and at Sea?), Foreign Affairs, Volume89, No.3, May/June2010, P24.

⁷⁸ مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص 96.

⁷⁹ المصدر نفسه، ص 99.

الصين، إذ تكون القرارات البيئية الخاصة بالنهر تتخذها الصين، الأمر الذي يثير الخلاف مع الدول الأخرى⁽⁸⁰⁾.

وهناك دول في جنوب شرق آسيا تخشى من التمدد الصيني، ومن أبرزها سنغافورة - ذات الأغلبية الصينية - التي نمت علاقاتها بتايوان من خلال التدريب العسكري المشترك، وهي تحت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء التزاماتها العسكرية والدبلوماسية في المنطقة، أما إندونيسيا فهي متخوفة من أن تظهر مظهر الحليف للولايات المتحدة الأمريكية، لأنه سيؤثر في علاقاتها مع بعض الدول الإسلامية، في الوقت ذاته فهي بحاجة لوجود الأسطول الأمريكي البحري لدفع الخطر الصيني المحتمل الذي يتمدد باستمرار، وعملت هذه الدول على تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن تفعيل آليات العمل الجماعي، فدول المنطقة تتعاون مع بعضها لغرض مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، ومثال ذلك عملت كل من سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا معاً لمكافحة القرصنة⁽⁸¹⁾.

من جانب آخر أدى التوسع في تدابير بناء الثقة والأمن دوراً مهماً في تطوير رابطة جنوب شرق آسيا للتعامل مع التحديات الأمنية بشكل جماعي، فالمنتدى الإقليمي للرابطة أخذ يعمل بالدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات منذ عام 2009، بعد إن كان فقط منتدى للمناقشة في قضايا الأمن، إن هذا المنتدى بآلياته الرئيسيتين وهما: مجلس التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ، ومعهد (آسيان) للدراسات الاستراتيجية والدولية، أصبح يقدم المقترحات لتعزيز الأمن في المنطقة، إذ (الآسيان) تؤكد أن تدابير بناء الثقة والأمن، هي أدوات مهمة لأحتواء الصراعات داخل دول الرابطة ذاتها أو مع الدول غير الأعضاء⁽⁸²⁾، وهذا يمثل هدف تسعى له الرابطة لزيادة مكانتها الإقليمية والدولية، إذ

⁽⁸⁰⁾ روبرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص 167.

⁽⁸¹⁾ المصدر نفسه، ص 169.

⁽⁸²⁾ سيمون ت. ويزمان، تدابير بناء الثقة في آسيا، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، 2013، ص 551 - 552.

المنطقة تتعرض لسياسات تنافسية من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تقوض مكانة رابطة جنوب شرق آسيا الأمنية والسياسية كترتيب جماعي.

على هذا الأساس قدم مسؤولي (الآسيان) مشروع يتضمن مدونة لقواعد السلوك في حل النزاعات في تموز عام 2011، أثناء انعقاد المنتدى الإقليمي للآسيان، وتم توزيعه على أعضاء المنظمة في كانون الثاني 2012، ومن جانبها رفضت الصين مناقشة هذه القضية في المنتدى، ورأت أن هذه القضية تُحل بشكل ثنائي مع الدول المعنية، إلا أن أصرار بعض زعماء الآسيان على مناقشتها داخل المنتدى، أثار ردوداً متباينة داخل المنظمة بين مؤيد للحوار الشامل مع الصين بواسطة مفاوضات ثنائية، وبين مؤيد لنص الآسيان، والنتيجة تم إقرار وثيقة قواعد السلوك بشأن بحر الصين الجنوبي من قبل زعماء الآسيان، وتم تقديمها للصين التي تتضمن حرية الملاحة والحقوق للدول المتنازعة مع الصين، وأكدت بروناني أن هذه المدونة ستتطور كل عام لأحتواء النزاعات الحدودية⁽⁸³⁾، فالدول الآسيوية تتخوف من صين المستقبل أن تصبح كحالة اليابان أيام أستعمارها للمنطقة في القرن العشرين⁽⁸⁴⁾.

وفي العاشر من آب عام 2014 عقد الاجتماع الحادي والعشرين للمنتدى الإقليمي للآسيان في ميانمار، وأحد قرارات المنتدى أكدت على ضرورة الحل السلمي للنزاعات الحدودية بين الصين من جهة ودول جنوب شرق آسيا من جهة أخرى، فضلاً عن تأكيدها على أن المنتدى معني بهذه النزاعات، ويدخل ذلك ضمن دائرة اختصاصاته السياسية والأمنية عبر الدبلوماسية الوقائية والمفاوضات⁽⁸⁵⁾.

⁽⁸³⁾ سيمون ت. ويزمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 553 - 554.

⁽⁸⁴⁾ روب غيفورد، طريق الصين (رحلة في مستقبل قوة صاعدة)، تعريب: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 79.

⁽⁸⁵⁾ السيد صدقي عابدين، المنتدى الإقليمي للآسيان (ماذا بعد عقدين)، صحيفة الشروق المصرية، العدد 1168، بتاريخ 25/8/2014.

الخاتمة

يمثل البعدان الإقتصادي والأمني أبرز الأبعاد في السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا، فالصين تبغي ربط إقتصاديات دول المنطقة مع إقتصادها المحلي عبر وسائل متعددة، لعل أبرزها الاتفاقيات التجارية والاستثمار والمناطق التجارية الحرة، لأن ذلك مرتبط بعملية التحديث والتنمية الداخلية في الصين لإدامة زخمها وأستمرارها، لكن ذلك لا يتحقق إلا بواسطة استقرار البيئة الأمنية في جنوب شرق آسيا عبر نشر قواعد عسكرية في بحر الصين الجنوبي القريب من مضيق ملقا ذات الأهمية الاستراتيجية في المدرك الصيني، والتي تنشط حوله البحرية الأمريكية، والولايات المتحدة الأمريكية تعد المنافس الأبرز للصين في هذه المنطقة، والملاحظ أن السياسة الصينية في جنوب شرق آسيا في بعدها الأمني تسعى إلى تطويق السياسة الأحتوائية الأمريكية ضدها، لكن تواجه السياسة الصينية بعض المحددات وتتمثل بالمشاكل الداخلية الصينية، ورؤى وتوجهات دول جنوب شرق آسيا التي تتوجس حذراً من الهيمنة الصينية على الإقليم.

الملخص

إن موضوع (السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية) يمتاز بأهمية بالغة بسبب مكانة المنطقة في المدرك الصيني من جهة، والمكانة الصينية المتنامية إقليمياً ودولياً من جهة أخرى، والتي تعد أحد الدول الفاعلة في النظام السياسي الدولي، ولإدامة زخم الصعود الصيني وتعزيز نفوذها الإقليمي عملت الصين على توثيق روابطها الاقتصادية مع دول الإقليم، ثم رفدت ذلك بترتيب أمني وعسكري من خلال مناورات عسكرية صينية وإقامة قواعد بحرية في بحر الصين الجنوبي وفي المحيطين الهادئ والهندي، لغرض تأمين طرق تجارتها الخارجية، لكن تواجه الصين بعض الكوابح التي تحد من سياستها الخارجية، وتتمثل بالمشاكل الداخلية ومطالب الأقليات الانفصالية، والتباين ما بين المدن اقتصادياً، وأن أبرز نتيجة توصل إليها البحث

هي أن جنوب شرق آسيا تمثل مدخلًا جيواستراتيجيًا للصين اتجاه عموم المحيط الهادئ والمحيط الهندي.

Abstract

The research of "Chinese policy towards Southeast Asia in the twenty-first century is a study of its economic and security dimensions" it's a great importance because of the region's position in the Chinese perception and the growing chinese regional internationally and regionally, which is one of the active countries in the international political system, In order to sustain the momentum of China's rise and strengthen its regional influence, China has strengthened its economic ties with the countries of the region, supplemented by a military and security arrangement through Chinese military exercises and naval bases in the South China Sea and in the Pacific and Indian oceans to secure its external trade routes However, China faces some constraints that limit its foreign policy, namely internal problems, the demands of separatist minorities, and economic disparities between cities. The most important result is that Southeast Asia represents a geostrategic gateway to China towards the entire Pacific Ocean and the Indian Ocean.